

استراتيجية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية الأردنية

مقدمة

أسس سوق عمان المالي كسوق منظم لتداول الأوراق المالية بموجب قانون سوق عمان المالي رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦، وبدأ التداول فيه اعتباراً من ١/١/١٩٧٨. وقد حدد القانون انذاك اهداف السوق بتنمية المدخرات عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، وتنظيم اصدار الاوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وبما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المدخرين. ومنذ ذلك التاريخ خطا السوق خطوات هامة في سبيل تحقيق أهدافه واحتل مكانة مرموقة بين الأسواق في المنطقة. ومارس السوق منذ انشائه دوره كجهة رسمية منظمة للنشاطات المختلفة في سوق الأوراق المالية إضافة إلى دوره التنفيذي كسوق لتداول الأوراق المالية، الى أن صدر القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ والذي تم بموجبه البدء في عملية اعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني وتم فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي وانشاء مؤسسات سوق رأس المال، وهي هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية.

وقد تم تعيين أول مجلس للمفوضين لهيئة الأوراق المالية في شهر أيلول من عام ١٩٩٧ حيث بدأ المجلس تفعيل أحكام قانون الأوراق المالية والقيام بالمهام المنوطة به بموجبه وتنفيذ عملية التطوير وإعادة هيكلة سوق رأس المال ويجاد البنية التحتية اللازمة لتعزيز الاستثمار فيه، حيث تم فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي و إنشاء مؤسسات سوق رأس المال. وقد عملت الهيئة على إقامة هذه المؤسسات وتمكينها من القيام بعملها وتحقيق أهدافها من خلال وضع التشريعات وتوفير فرص التدريب المحلي والخارجي لكوادرها وتجهيزها بأحدث الأجهزة والأنظمة الالكترونية. كما عملت على ادخال وتطبيق المعايير الدولية فيما يتعلق بالاجراءات والتشريعات المنظمة لسوق رأس المال .

وفي ضوء متابعة الهيئة للتطورات الاقتصادية والتشريعية على المستويين المحلي والدولي والتطبيق العملي للقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧، ظهرت الحاجة إلى ادخال عدد من التعديلات، فعمدت الهيئة الى تشكيل لجان متخصصة وطلبت من الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة في سوق رأس المال في المملكة تزويدها بأي ملاحظات تساهم في تطوير القانون وإغناء التجربة، بالإضافة الى استشارة العديد من الخبراء الدوليين. وتم اعداد مشروع قانون جديد للأوراق المالية وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه تحت رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢، وبدأ العمل به اعتباراً من ٢٠٠٢/١٢/٣١.

وقد نما نشاط السوق مع مرور الوقت من حيث عدد الشركات المدرجة وأحجام التداول والقيمة السوقية وحجم الاستثمارات العربية والأجنبية فيه، حيث ارتفع حجم التداول في السوق من ٥.٦ مليون دينار في عام ١٩٧٨ ليصل الى ١.٩ مليار دينار عام ٢٠٠٣، وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة لنفس الفترة من ٢٨٦ مليون دينار لتصل الى ٧.٨ مليار دينار مشكلة ما نسبته ١١٧% من الناتج المحلي الاجمالي دلالة على مدى أهمية سوق الأوراق المالية في الاقتصاد الوطني.

أولاً) أهم التطورات التي شهدتها سوق رأس المال الوطني

لقد كان صدور قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لعام ١٩٩٧ بداية عملية إعادة الهيكلة التنظيمية والتشريعية والنهوض بسوق رأس المال الوطني وفق المعايير الدولية. وتعززت هذه العملية بصدور قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لعام ٢٠٠٢.

ومن أهم التطورات التي أعقبت صدور القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ ما يلي:

فصل الدور الرقابي والتشريعي عن الدور التنفيذي وإنشاء مؤسسات متخصصة في سوق رأس المال الوطني

أ- تم إنشاء هيئة الأوراق المالية كجهة رسمية رقابية منظمة لسوق رأس المال الوطني، تتمتع باستقلال إداري ومالي وترتبط برئيس الوزراء. وتهدف إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل العدالة والكفاءة والشفافية.

ب- تم إنشاء بورصة عمان كسوق نظامي لتداول الأوراق المالية، وتتمتع باستقلال مالي وإداري ولا تهدف للربح.

ج- تم إنشاء مركز إيداع الأوراق المالية كجهة وحيدة مصرح لها مزاولة أعمال تسجيل الأوراق المالية وحفظ ونقل ملكيتها وإيداعها وإجراء التقاص والتسوية لها.

تعزيز الإفصاح وتزويد المستثمرين بالمعلومات

عملت الهيئة على تعزيز الإفصاح عن المعلومات الضرورية للمستثمرين في السوق من خلال تطبيق إجراءات تمثلت في إصدار تعليمات خاصة تحدد المعلومات المطلوب الإفصاح عنها بشكل دوري ومستمر والتقارير الواجب اعدادها وتزويد الهيئة بها، وتوقيت ذلك. كما حددت التعليمات الأشخاص الذين يتوجب عليهم الإفصاح عن ما يملكون هم وأقرباؤهم من أوراق مالية بهدف الحد من أي استغلال للمعلومات الداخلية. وألزمت التعليمات مصدري الأوراق المالية تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية عند اعدادهم للبيانات والتقارير الصادرة عنهم. وتجذيراً لهذه الثقافة قامت الهيئة بحملة توعية وتنقيف للشركات المساهمة العامة بهذه التعليمات ومتطلباتها، واتخذت الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

الإرتقاء بمستوى الخدمات المالية وترخيص خدمات جديدة للمستثمرين

أصدرت الهيئة تعليمات خاصة تنظم تقديم الخدمات المالية ومن أهمها أعمال الوسيط المالي والوسيط لحسابه وأمين الإستثمار ومدير الإستثمار والمستشار المالي ومدير الإصدار والحافظ الأمين. وقد وضعت هذه التعليمات شروطاً وقواعد

محددة لترخيص شركات الخدمات المالية للعمل في سوق رأس المال وترخيص الأشخاص الطبيعيين الذين يعملون في هذه الشركات حتى يتم تقديم الخدمة المالية للمستثمرين ضمن مستوى عالٍ من الكفاءة العلمية والمهنية، وبهدف توفير الأجواء المناسبة للاستثمار في الأوراق المالية وحفظ حقوق المستثمرين فيها وحمايتهم من المخاطر التي قد يتعرضون لها جراء تعاملهم مع شركات الخدمات المالية. وعملت الهيئة على مراقبة أداء هذه الشركات والأشخاص العاملين فيها من خلال التفتيش ومتابعة التزامهم بالتشريعات. وتم منح ١٠٣ تراخيص لـ ٤٠ شركة و ٢٤٢ ترخيصاً لأشخاص طبيعيين للقيام بأعمال الخدمات المالية، وذلك حتى نهاية شهر أيار لعام ٢٠٠٤. ويجدر بالذكر أن متطلبات الترخيص تنطبق على الأردنيين وغيرهم دون تمييز.

وضع الإطار التشريعي والتنظيمي لإنشاء صناديق الإستثمار المشترك

تم إصدار تعليمات الإستثمار المشترك تنظم انشاء هذه الصناديق وإصدار الأوراق المالية الصادرة عنها مما أوجد أوراقاً مالية جديدة أمام المستثمرين توفر تنوعاً لاستثماراتهم إضافة أنها تقلل مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية والرقابة والإشراف على أعمال الصندوق وإستثمار موجوداته من قبل مهنيين مرخصين من قبل الهيئة. واستناداً لهذه التعليمات فقد تأسس خلال هذه الفترة ثلاثة صناديق مشتركة ذات رأس مال مفتوح.

إستحداث أدوات وممارسات جديدة في سوق رأس المال الوطني

ورد في قانون الأوراق المالية السند والإطار التشريعي لإصدار أدوات جديدة مثل الخيارات Options والعقود الأجلة Forward Contracts والعقود المستقبلية Future Contracts حيث أدخلت في تعريف الأوراق المالية التي ينظمها القانون. كما وضع القانون السند التشريعي لتنظيم البيع المكشوف Short Selling.

البعد التقني والنظم الإلكترونية في الهيئة و البورصة و المركز

تم تجهيز الهيئة بالأنظمة الإلكترونية اللازمة لعملها وتم ربط مؤسسات سوق رأس المال والوسطاء ومصدري الأوراق المالية وشركات تزويد المعلومات والأسواق والمؤسسات الدولية بواسطة الشبكة الأرضية الواسعة Wide Area Network مما عزز الأمان وسهولة وسرعة الإتصال بين مؤسسات سوق الأوراق المالية والجهات ذات العلاقة بها وبينها والعالم الخارجي. كما تم إنشاء نظام تداول إلكتروني في البورصة بديلاً عن قاعة التداول التقليدية، وطبق نظام التداول عن بعد Remote Trading في سنة ١٩٩٩، إضافة إلى أنظمة إلكترونية للتسجيل والتسوية والتفاصيل ونقل الملكية في مركز إيداع الأوراق المالية بديلاً عن النظم القديمة. وتم في المركز إنشاء نظام السجل المركزي وسجل

الإيداع وتطبيق نظام مسك الحسابات والذي ينظم العلاقة التعاقدية بين الوسطاء وعملائهم، وهي الخطوة التي تسبق تطبيق التسويات النقدية والتي تؤدي الى تطبيق مبدأ التسليم مقابل الدفع DVP

تطوير المستوى العلمي والمهني للكوادر العاملة والمشاركين في السوق

اهتمت الهيئة بتدريب كوادر مؤسسات سوق رأس المال والمشاركين في السوق حيث حرصت على عقد عدد من البرامج والدورات التدريبية، والمشاركة في العديد من البرامج والدورات المحلية والخارجية. ومن البرامج التي تعقدتها الهيئة بشكل سنوي بالتنسيق مع جهات محلية وعربية ودولية: البرنامج التدريبي لهيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC US وبرنامج المحلل المالي CFA والبرنامج التدريبي للوسطاء الماليين الذي يعقد مرتين خلال العام بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئة و معهد الدراسات المصرفية.

تطبيق المعايير الدولية والتفاعل مع المؤسسات والمنظمات العربية والدولية

تعمل مؤسسات سوق رأس المال باستمرار على تطبيق المعايير الدولية في المجالات المختلفة في سوق رأس المال ومنها الإفصاح و الترخيص و التداول والتسوية والتقصا وغير ذلك. وحرصت مؤسسات السوق على الانضمام إلى المنظمات الدولية والتفاعل بشكل إيجابي معها حتى تكون على صلة بكل التطورات وما يستجد من معايير تتعلق بعملها. وقد انضمت الهيئة لعضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالي (International Organization of Securities Commissions (IOSCO) وهي عضو فاعل فيها وتحتل موقع نائب رئيس لجنة الأسواق الناشئة وهي عضو أيضا في اللجنة التوجيهية لهذه اللجنة منذ سنة ٢٠٠٢ وعضو في اللجنة التنفيذية للمنظمة إضافة لاختيارها عضوا في اللجنة الخاصة المشكلة لوضع أسس قيام سوق رأس مال إسلامي واللجنة الخاصة بدراسة موضوع حوكمة المؤسسات.

وقد قبلت البورصة والمركز كعضوين مساندين في IOSCO . و البورصة عضو في إتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية وهي بصدد الانضمام إلى عضوية إتحاد أسواق الأوراق المالية الدولي حيث أنها عضو مراسل في الوقت الحالي، كما أن المركز عضو في مؤسسة الترميز العالمية (Association of National Numbering Agencies (ANNA). ويجدر الذكر أن الهيئة والبورصة والمركز أعضاء فاعلون في اتحاد أسواق المال العربية.

وقد وقعت الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال عددا من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدد من الهيئات والمؤسسات العربية والدولية، ومنها ماليزيا والبحرين ومصر والكويت.

عقد المؤتمر السنوي التاسع والعشرين لمنظمة IOSCO في عمان ٢٠٠٤

عقدت IOSCO مؤتمرها التاسع والعشرين في عمان خلال شهر أيار ٢٠٠٤ الماضي، حيث كان حدثا دوليا هاما حضره أكثر من ٥٠٠ مشارك من أكثر من ١٠٠ دولة في العالم. وقد كان المؤتمر الأول الذي تعقدته IOSCO في الدول العربية

حيث تم بحث عدد من المواضيع الهامة التي تهتم أسواق رأس المال، كما اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات الهامة التي تركز على الرقابة وسبل تطوير أسواق الدول الأعضاء. وقد تم خلال المؤتمر إعادة انتخاب هيئة الأوراق المالية نائبا لرئيس لجنة الأسواق الناشئة للمنظمة اضافة لإعادة انتخابها عضوا في اللجنة التنفيذية فيها. وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة IOSCO قد انتخبت هيئة الأوراق المالية في سنة ٢٠٠١ كجهة مؤهلة لعقد المؤتمر السنوي للمنظمة في عمان لعام ٢٠٠٤. وكانت الهيئة قد عملت بالتعاون مع مؤسسات سوق رأس المال على إعداد التحضيرات لهذا المؤتمر الذي كان حدثا ناجحا عكس التقدم و الوجه الحضاري لأردننا العزيز. وقد تم استغلال فرصة انعقاد هذا المؤتمر في عمان لتسويق الأردن وسوق رأس المال على المستوى الدولي وعرض الإنجازات الحضارية والميزات التنافسية ومناخ الإستثمار في الأوراق المالية والإقتصاد الوطني بشكل عام.

إنشاء جمعية معتمدي المهن المالية

قامت الهيئة بإنشاء جمعية معتمدي المهن المالية بعد أن عملت على إتخاذ الإجراءات التمهيديّة اللازمة. وهي جمعية مهنية تضم الأشخاص الطبيعيين المرخصين لممارسة أعمال الخدمات المالية. وتهدف إلى رفع المستوى العلمي والمهني لأعضائها وتطوير أدائهم بما يمكنهم من أداء عملهم وفق المستوى المطلوب. وبموجب القانون الجديد رقم (٧٦) لعام ٢٠٠٢، أصبحت جمعية معتمدي سوق رأس المال الخلف القانوني لجمعية معتمدي المهن المالية.

اتخاذ إجراءات و اصدار عدد من التشريعات المؤثرة على سوق رأس المال

ومن أهمها ما يلي:

أصدرت الحكومة و عدلت عددا من التشريعات الهامة ذات العلاقة والمؤثرة على سوق رأس المال كقوانين البنوك والشركات والتخاوية ونظام تشجيع استثمارات غير الأردنيين.

الغاء القيود وسقوف تملك غير الأردنيين في القطاعات المختلفة فيما عدا نشاطات محدودة.

الغاء القيود على قابلية تحويل الدينار وحركة العملات الأجنبية بحيث أصبحت حركة رأس المال وعوائده غير خاضعة للقيود سواء كان ذلك للأردنيين أو غيرهم.

الغاء الضريبة على جرات الرسملة الشركات المساهمة العامة والضريبة على أرباح الأسهم الموزعة.

الانضمام الى منظمة التجارة العالمية WTO وتوقيع اتفاقيتي التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

التخصيصية: حيث ساهمت هيئة الأوراق المالية بالترويج والتأكيد على أهمية التخصيصية والمزايا الإيجابية التي تتحقق من خلال إتمامها من خلال البورصة. وقد تم البدء بعملية التخصيصية وتحويل ملكية عدد من الشركات الحكومية والأسهم في بعض الشركات الى القطاع الخاص، حيث تم تنفيذ عدد من عمليات التخصيصية من خلال البورصة والسوق الأولي مما ساهم في زيادة عمق واتساع السوق ورفع من نسبة الأسهم الحرة المتاحة للتداول في السوق Free Float

ومن أهم هذه العمليات ما يلي:

بيع مساهمة الحكومة البالغة ٤٨.٣% في شركة مصانع الإسمنت الأردنية.

بيع أسهم ٤٩ شركة مساهمة عامة من محافظة الحكومة لدى المؤسسة الأردنية للإستثمار بقيمة ١٥١ مليون دينار.

بيع ١٠.٥% في شركة الإتصالات الأردنية من خلال السوق الأولي.

بيع ٢٦.٩% من الأسهم التي تملكها الحكومة في شركة البوتاس العربية والبالغة ٢١.٦٦٢.٥٥٠ سهماً بقيمة ١٧٣ مليون دولار أمريكي.

اصدار عدد من التشريعات المنظمة لسوق رأس المال

أصدرت الهيئة عدداً من التشريعات المنظمة للنشاطات والفعاليات المختلفة في سوق رأس المال الوطني وتنظيم الشؤون الإدارية والمالية في الهيئة. ومن أهم هذه التشريعات:

تعليمات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها لسنة ١٩٩٧.

تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ١٩٩٨

تعليمات ترخيص أعمال شركات الخدمات المالية ومعتمدي المهن المالية لسنة ١٩٩٩.

تعليمات الإستثمار المشترك لسنة ١٩٩٩.

تعليمات اجتماعات مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية لسنة ١٩٩٧.

تعليمات صندوق ضمان الوسطاء الماليين في بورصة عمان لسنة ٢٠٠١.

تعليمات شراء الشركات المساهمة العامة للأسهم الصادرة عنها لسنة ٢٠٠١.

نظام موظفي هيئة الأوراق المالية رقم (٩٠) لسنة ١٩٩٨.

- النظام الإداري لهيئة الأوراق المالية رقم (٩١) لسنة ١٩٩٨.
- النظام المالي لهيئة الأوراق المالية رقم (٩٢) لسنة ١٩٩٨.
- نظام اللوازم لهيئة الأوراق المالية رقم (٩٣) لسنة ١٩٩٨.
- نظام رسوم هيئة الأوراق المالية رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩.
- النظام الداخلي لبورصة عمان لسنة ١٩٩٩.
- النظام الداخلي لحل المنازعات في بورصة عمان لسنة ٢٠٠٠.
- النظام الداخلي لرسوم وعمولات بورصة عمان لسنة ١٩٩٩.
- تعليمات ادراج الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة ٢٠٠٠.
- معايير السلوك المهني الخاصة ببورصة عمان لسنة ١٩٩٩.
- النظام الداخلي لمركز إيداع الأوراق المالية لسنة ١٩٩٩.
- النظام الداخلي لعوائد مركز إيداع الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٠.
- تعليمات تسجيل الأوراق المالية ونقل ملكيتها وتسوية أثمانها لسنة ٢٠٠٠.
- النظام الداخلي لجمعية معتمدي المهن المالية لسنة ١٩٩٩.

صدور قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢

من خلال متابعة المعايير الدولية والتطورات على الصعيد المحلي والخارجي، ونتيجة للتطبيق العملي لقانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه، فقد ظهرت الحاجة إلى إصدار قانون معدل جديد للأوراق المالية حيث صدر قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢. ومن أهم معالمه ما يلي:

تعزير صلاحيات الهيئة الرقابية والإشرافية على المؤسسات الخاضعة لرقابتها ومنحها سلطات أوسع فيما يتعلق بالتحقيق والتفتيش وصلاحيات فرض الغرامات على المخالفين.

إلزام مصدري الأوراق المالية بتسجيل الأوراق المصدرة لدى الهيئة، والزام جميع الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة التي تطرح أوراقاً للجمهور في المملكة وكل مصدر عام التقدم بطلب إدراج أوراقه المالية لدى البورصة.

تدعيم الإطار التشريعي والتنظيمي فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح والتأكيد على متطلباته وضممان إفصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات اللازمة للمستثمرين.

اعتبار تصديق مدقق الحسابات أو المحاسب على بيانات مالية غير صحيحة أو مضللة أو مخالفة للمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المعتمدة، مخالفة للقانون.

منح بورصة عمان صلاحية إعادة هيكلة نفسها بقرار المجلس وبموافقة من مجلس الوزراء.

وضع الإطار القانوني والتنظيمي لإنشاء أكثر من سوق للأوراق المالية في المملكة وتحديد متطلبات إنشائه

تدعيم دور ومهام مركز إيداع الأوراق المالية وتحديد أهدافه بشكل واضح ودقيق ووضع الأحكام الخاصة بتنفيذ تلك الأهداف والمهام.

إنشاء صندوق ضمان التسوية في مركز إيداع الأوراق المالية خلفاً لصندوق ضمان الوسطاء الماليين في البورصة، ويخضع الصندوق لرقابة وإشراف الهيئة.

إعادة النظر في بعض المواد والبنود المتعلقة بأعمال الخدمات المالية التي تقدمها شركات الخدمات المالية والمعتمدين لتدعيم الإطار التنظيمي لهذه الخدمات في سوق رأس المال الوطني والنشاطات المرتبطة بها. كما تم تعزيز صلاحيات الهيئة فيما يتعلق برفض أو تعليق أو إلغاء الترخيص أو الإعتماد.

السماح بإنشاء صناديق إستثمار مشترك ومنحها الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتمت إعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم لهذه الصناديق دون الإلتزام بشكل قانوني معين كأن يكون إما شركة مساهمة عامة أو صندوق إستثمار ينشئه بنك أو شركة خدمات مالية كما هو الوضع القائم حالياً، وذلك لتعزيز وتشجيع إنشاء مثل هذه المشاريع وتعزيز حماية المستثمرين فيها والاستفادة من المزايا التي توفرها.

إنشاء صندوق يسمى "صندوق حماية المستثمرين" يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها و يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويهدف إلى حماية المستثمرين بالأوراق المالية.

تعزيز الأطر التشريعية والمواد المتعلقة بتعزيز سلطة القانون وما يتصل بتحديد أكبر للمخالفات والعقوبات ومعالجة المخالفات من خلال تدعيم سلطة الهيئة وتحويل المخالفات عند الحاجة للقضاء المختص وجعل اجراءات المخالفات والعقوبات أكثر تحديداً وشفافية بما يحقق السرعة ويعزز سيادة القانون وحماية المستثمرين.

ثانياً تأثير التطورات في سوق رأس المال على مؤشرات أداء البورصة

انعكست التطورات التشريعية والتنظيمية والفنية التي بدأت مع صدور قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧، بشكل إيجابي على أداء سوق رأس المال الوطني. حيث ارتفعت القيمة السوقية لبورصة عمان من ٣.٥ مليار دينار عام ١٩٩٦ إلى ٧.٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٣، أي بنسبة ١٢٥.٤ %، وقفز الرقم القياسي من ١٥٣.٥ إلى ٢٦١.٥، وارتفع عدد الشركات المدرجة من ١٣٢ إلى ١٦١ خلال نفس الفترة، وبلغ حجم التداول لسنة ٢٠٠٣ ما مقداره ١.٩ مليار دينار مقابل ٢٤٨.٦ مليون دينار لعام ١٩٩٦، أي بنسبة ارتفاع ٦٤٦.٣ %.

كما ارتفع صافي استثمار غير الأردنيين خلال نفس الفترة من ٨.٥ مليون دينار إلى ٨١.٨ مليون دينار، وارتفعت نسبة ملكية غير الأردنيين من ٣٢.٨ % إلى ٣٨.٨ % من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة .

بعض المؤشرات الإحصائية في بورصة عمان

المؤشر	١٩٩٦	٢٠٠٣	٢٠٠٤
أحجام التداول (مليون دينار)	٢٤٨.٦	١٨٥٥.٢	١٢٦٨.٤
القيمة السوقية (مليون دينار)	٣٤٦١.٢	٧٧٧٢.٨	٨١١٦.٦
الرقم القياسي المرجح	١٥٣.٥	٢٦١.٥	٢٧١٤.٩**
عدد الشركات المدرجة	١٣٢	١٦١	١٦٢
صافي استثمار غير الأردنيين خلال السنة (مليون دينار)	٨.٥	٨١.٨	٨١.٢
ملكية غير الأردنيين %	٣٢.٨	٣٨.٨	٣٩.٦
حتى نهاية شهر أيار ٢٠٠٤			

تم تغيير قيمة الأساس من ١٠٠ نقطة إلى ١٠٠٠ نقطة اعتباراً من ١/١/٢٠٠٤.

ثالثاً) استراتيجية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية الأردنية

رؤية الاستراتيجية

الإستمرار في تطوير سوق رأس المال من النواحي التشريعية والتنظيمية والتقنية ليتناغم مع أحدث الممارسات والمعايير الدولية، ويعزز ثقة المستثمرين فيه، ويكون قادراً على جذب مزيد من الإستثمارات المحلية والخارجية ويسهم في تعزيز التنمية الإقتصادية في المملكة.

وتتبع هذه الرؤية من رسالة هيئة الأوراق المالية وهي تنظيم وتطوير سوق رأس المال والرقابة عليه بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية فيه، وحمايته من المخاطر وحماية المستثمرين في الأوراق المالية.

أهداف الاستراتيجية

تستهدف استراتيجية تشجيع الإستثمار الأجنبي في الأوراق المالية الأردنية تحقيق ما يلي:

الاستمرار بالنهوض بسوق رأس المال والتشريعات المنظمة له وعمل مؤسساته بما يعزز قواعد حماية المستثمرين في السوق.

تعزيز الرقابة على السوق ومؤسساته والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة مع مراعاة الحفاظ على استقلاليتها.

تعزيز الكفاءة والشفافية والعدالة في السوق وزيادة عمقه.

رفع كفاءة العاملين في الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال.

اعتماد المعايير الدولية المنظمة للفاعليات المختلفة في السوق.

اعتماد أحدث الأنظمة والبرامج الإلكترونية لأعمال الهيئة والبورصة والمركز.

تجذير الثقافة والتوعية في الاستثمار في الأوراق المالية.

ترسيخ ثقة المستثمرين في السوق ورفع درجة تنافسيته وجاذبيته للإستثمارات المحلية والخارجية أمام الأسواق الأخرى.

المعالم الرئيسية للإستراتيجية

يسعى الأردن الى دعم قدراته الإقتصادية التنافسية ومن ضمنها صياغة وتطبيق استراتيجية لتشجيع الإستثمار الأجنبي في الأوراق المالية الأردنية. وتشمل هذه الإستراتيجية المعالم الرئيسية التالية:

أ - الدور التنظيمي والرقابي للهيئة

تعمل الهيئة على تحديث التشريعات الصادرة بموجب قانون الأوراق المالية السابق لتنسجم وقانون الأوراق المالية الجديد، كما تعمل على إصدار تشريعات واجراءات جديدة منظمة للعمل في السوق استنادا لقانون الأوراق المالية الجديد رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢. وتعمل الهيئة على إصدار هذه التشريعات والاجراءات وفق سياسة تحدد الظروف والمعطيات وأي متغيرات في السوق ووفق أولويات تقتضيها المصلحة العامة.

أ- وقد تم خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ إصدار التشريعات التالية:

تعليمات التمويل على الهامش لسنة ٢٠٠٣.

تعليمات ترخيص الحافظ الأمين لسنة ٢٠٠٣.

النظام الأساسي لجمعية معتمدي سوق رأس المال لسنة ٢٠٠٣.

دليل الغرامات المعتمدة لدى الهيئة لسنة ٢٠٠٣.

تعليمات الإفصاح عن المعلومات والبيانات والسجلات الخاصة بمركز إيداع الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٣.

النظام الداخلي لمركز إيداع الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٤.

النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية لسنة ٢٠٠٤.

تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤.

النظام الداخلي لبورصة عمان لسنة ٢٠٠٤.

النظام الداخلي الإداري لبورصة عمان لسنة ٢٠٠٤.

تعليمات الرعاية الطبية لموظفي مركز إيداع الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٤.

النظام المالي لمركز إيداع الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٤.

تعليمات صندوق الإدخار لموظفي مركز إيداع الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٤.

النظام الداخلي لعوائد مركز إيداع الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٤.

تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان ٢٠٠٤.

النظام الداخلي لعضوية مركز إيداع الأوراق المالية ومعايير السلوك المهني لسنة ٢٠٠٤.

تعليمات التحقيق في المخالفات المرتكبة خلافا لقانون الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٤.

التعليمات التطبيقية لصندوق ادخار موظفي ومستخدمي هيئة الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٤.

تعليمات تداول الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة ٢٠٠٤.

ب- وتعمل الهيئة على إصدار عدد من التشريعات والإجراءات المنظمة للعمل في السوق ومن أهمها ما يلي:

وضع شروط ومتطلبات الترخيص والاعتماد.

معايير الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية.

اعتماد معايير السلوك المهني لموظفي الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال.

تنظيم أعمال شركات الاستثمار فيما يتعلق بتعاملها في الأوراق المالية.

تنظيم عرض التملك العام وهو أي عرض لشراء (٤٠%) أو أكثر من الأوراق المالية العائدة إلى مصدر واحد، أو حيازتها عن طريق المبادلة.

تنظيم عملية الترويج والتسويق للأوراق المالية.

اعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير تقويم الأداء التي يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة التقيد بها.

تنظيم التعامل في الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الخاصة.

تنظيم البيع المكشوف للأوراق المالية.

تنظيم ترخيص أسواق تداول الأوراق المالية.

تنظيم إصدار وتداول الأوراق المالية الواردة في المادة (٣) من القانون من غير الأسهم والسندات ومنها إيصالات إيداع الأوراق المالية، اسناد خيار المساهمة، العقود آنية التسوية والعقود آجلة التسوية، عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع.

إقرار عدد من التشريعات الخاصة بتنظيم أعمال البورصة والمركز، حيث سيعمل مجلس المفوضين على دراستها ومن ثم إقرارها.

(٢) تعزيز دور الهيئة الرقابي في سوق رأس المال

وذلك من خلال ما يلي:

متابعة التزام الجهات والشركات الخاضعة لرقابتها بالقانون والتشريعات الصادرة بمقتضاه وبالمعايير والأسس المقررة.

وضع برنامج رقابي Compliance Program لتحقيق الإمتثال والالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه، وإجراء التفتيش والتدقيق والرقابة على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وفق متطلبات وإجراءات محددة.

وضع تعليمات يحدد بموجبها اجراءات التحقيق في المخالفات المرتكبة وصلاحيات مجلس المفوضين ولجان التحقيق والأمور الاجرائية الأخرى المتعلقة بجلسات ومحاضر التحقيق.

تطبيق نهج القانون في إيقاع العقوبات الرادعة بحق المخالفين والذين يرتكبون أعمالاً محظورة ويعرضون المستثمرين واستقرار سوق رأس المال الوطني للخطر.

تطبيق نهج الإفصاح والشفافية في مجال المخالفات من حيث الاعلان عن المخالفات وأسماء مرتكبيها من خلال النشرات والتقارير الدورية وعبر موقع الهيئة الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى تراها مناسبة.

تطوير الوسائل والأليات القائمة لتسهيل تلقي شكاوى المستثمرين والجمهور والتحقيق والبت فيها بالفعالية والسرعة المطلوبة.

تجذير الثقافة والمعرفة بالأوراق المالية وطنياً ونشر المعرفة بالعقوبات والحدود القانونية ترسيخاً لنهج العلاج الوقائي في السوق.

وضع الترتيبات والآلية المناسبة ضمن أجهزة الهيئة المعنية لتسوية وفض النزاع والخلافات في سوق رأس المال.

٣) التوجه نحو توحيد مؤسسات الرقابة في مؤسسة رقابية واحدة

خدمة لإيجاد مرجعية واحدة للشركات المساهمة والبنوك التجارية والاستثمارية وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية وتسهيلاً على المستثمرين وتعميقاً للثقة في السوق، ستواصل الهيئة سعيها لبناء قناعات لدى الحكومة وفي الاقتصاد الوطني لتوحيد مؤسسات الرقابة على هذه الجهات في مرجعية واحدة تتمثل في هيئة الأوراق المالية، وذلك مواكبة للتوجه الدولي الجديد في هذا المجال بعيداً عن الازدواجية وتشتت المسؤولية والمساءلة .

٤) تعزيز الإفصاح والشفافية في السوق وتزويد المستثمرين بالمعلومات

ستعمل الهيئة على تحقيق هذا الهدف بشكل رئيسي من خلال ما يلي:

تعديل تعليمات الإفصاح الحالية لتتوافق مع أحكام قانون الأوراق المالية الجديد مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي ظهرت أثناء التطبيق العملي خلال الفترة السابقة وملاحظات الجهات ذات العلاقة في سوق رأس المال الوطني.

اعتماد الوسائل الإلكترونية لتمكين الشركات من تزويد الهيئة بالمعلومات المطلوبة Electronic Filing والاعلان عن هذه المعلومات الواجب الإفصاح عنها إلكترونياً.

التركيز على نشر الوعي والثقافة المتعلقة بالإفصاح لدى المشاركين في سوق رأس المال بما في ذلك المستثمرين والشركات المصدرة والمعتمدين وإدارات الشركات .

متابعة الالتزام بتعليمات الإفصاح ومتطلباتها وتشديد العقوبات على المخالفين بهدف رفع درجة التقيد بهذه التعليمات ومتطلباتها.

المساهمة في تنظيم مهنة تدقيق الحسابات ووضع قواعد السلوك المهني لهذه المهنة وتعزيز دور مدقق الحسابات في تحقيق مصداقية المعلومات المنشورة للجمهور، وذلك من خلال الصلاحيات الممنوحة للهيئة بموجب قانون الاوراق المالية وعضويتها في الهيئة العليا المشكّلة وفق قانون تنظيم مهنة تدقيق الحسابات القانونية، بهدف تطوير هذه المهنة والإرتقاء بها.

تعزيز ورفع دور مؤسسات سوق رأس المال في نشر المعلومات الضرورية للمستثمرين.

تشجيع نشر المعلومات الخاصة بالشركات والسوق من خلال مؤسسات نشر المعلومات الدولية.

٥) استمرار العمل على تعميق السوق

ستعمل الهيئة على تحقيق ذلك من خلال إجراءات من أهمها:

ترخيص خدمات مالية جديدة وفق مناخ السوق وملامتها له .

الإستمرار في العمل على تشجيع سوق السندات في الإقتصاد الوطني على مستوى الخزينة وسندات التنمية والحكومات المحلية والشركات المساهمة، وذلك من خلال اجراءات من أهمها:

تثقيف المؤسسات والشركات والبلديات بمزايا التمويل عن طريق السندات.

ترخيص مؤسسات التصنيف الائتماني.

دراسة العوائق ومنح الحوافز لتعزيز اصدار السندات.

مواصلة التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لترسيخ وتعميق سوق سندات متنوعة الأجل والقيم الإسمية.

الاستجابة لمتطلبات السوق لاستحداث ادوات مالية جديدة.

مواصلة دعم التخاصية كأداة لتعميق السوق والتأكيد على تنفيذ عمليات التخاصية من خلال السوق. وتؤمن الهيئة بأن التخاصية احد العوامل الهامة التي تعزز جانب العرض وتمثل فرصة للمستثمر الخارجي .

تشجيع تحول الشركات الخاصة وذات الصفة العائلية الى شركات مساهمة ومنحها الحوافز الملائمة.

تجذير ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية لدى شرائح المجتمع كافة من طلبة وموظفين والقطاع العسكري والأفراد في القطاع الخاص.

تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار المشترك وصناديق التقاعد والتأمين الخاصة والاستثمار المؤسسي في السوق.

٦) مراجعة وتقييم مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية Corporate Governance

بدأت الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال في دراسة وضع أسس تطبيق المبادئ الدولية للحوكمة المؤسسية وخاصة تلك الصادرة عن منظمة OECD بالنسبة للشركات المسجلة لدى الهيئة والمدرجة في بورصة عمان. وتسعى الهيئة للحصول على الخبرة الدولية اللازمة لاجراء تقييم للتشريعات المطبقة والحوكمة المؤسسية في الأردن، للخروج بتوصيات محددة ، تمهيدا لاجراء تشريع وأسس للحوكمة المؤسسية في سوق رأس المال الوطني استنادا للمعايير والممارسات الدولية في هذا المجال.

ب-إدارة المخاطر وحماية المستثمرين

متابعة تطبيق وتحديث الأنظمة الإلكترونية في البورصة والمركز

تتابع الهيئة تطبيق الأنظمة الإلكترونية في البورصة والمركز وتحديثها وتطويرها ضمن إطار امن. ومن أهم التطلعات المستقبلية في هذا المجال ما يلي:

إيداع الأوراق المالية ونقل سجلات مالكيها كاملاً الى المركز وتوثيقها إلكترونياً.

إجراء التقاص والتسوية لعقود التداول المنفذة في البورصة.

الربط مع نظام المدفوعات الوطني RTGS وذلك لتسهيل اجراءات التسويات المالية لعقود التداول المنفذة في البورصة.

ربط نظام التداول في البورصة مع نظام المركز الإلكتروني.

استكمال نظام التسوية والتقاص في المركز وصولاً إلى مرحلة التسليم مقابل الدفع DVP.

تطوير نظام يعنى باقراض واقتراض الأوراق المالية.

توفير الية للمستثمر تمكنه من الاطلاع على حساباته من الأوراق المالية والحركات الخاصة بها.

العمل على نقل الموقع المساند الاحتياطي لمركز الإيداع من مكانه الحالي الى موقع آخر لا يقع ضمن نطاق منطقة خدمات البنية التحتية بهدف الحفاظ على بيانات السجل المركزي للمركز.

متابعة تطبيق المعايير الدولية في سوق رأس المال

تتابع الهيئة تطبيق المعايير الدولية المتجددة التي تصدرها المنظمات الدولية والتي تنظم الفعاليات والأنشطة المختلفة في سوق رأس المال ومن أهم هذه المنظمات المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية IOSCO والتي أقرت في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٣ وثيقة تتضمن مبادئ وأساساً هامة تتعلق بتنظيم الفعاليات المختلفة في سوق رأس المال، حيث تم اعتماد هذه المبادئ من قبل البنك الدولي كأساس لتقييم قطاع سوق رأس المال في دول العالم. وتطبق الهيئة هذه المبادئ والأسس بشكل عام في سوق رأس المال، وستعمل على تطبيقها بشكل كامل ومعالجة أي ثغرات موجودة في التشريع أو الممارسة.

إنشاء صندوق حماية المستثمرين

أجاز قانون الأوراق المالية الجديد إنشاء صندوق يسمى "صندوق حماية المستثمرين" يكون هدفه الرئيسي حماية المستثمرين في الأوراق المالية من مخاطر عدم السداد التي قد يتعرضون لها جراء تعاملهم مع الوسطاء الماليين. وسوف تعمل الهيئة على اصدار التعليمات التي تنظم الأمور المتعلقة بعمل هذا الصندوق بما في ذلك كيفية إدارته وشروط العضوية فيه وموارده المالية وإدارة موجوداته وآلية عمله والإلتزامات المترتبة عليه للمستثمرين في الأوراق المالية.

تطوير معايير السلوك المهني للعاملين في مؤسسات سوق رأس المال

العمل على اصدار معايير للسلوك المهني للعاملين في الهيئو والبورصة والمركز وفق تعليمات تحدد فيها أمور عدة من ضمنها واجبات العاملين في تلك المؤسسات والمحظورات عليهم والضوابط المتعلقة بتعاملاتهم في الأوراق المالية وغير ذلك.

تطوير الأنظمة والبرامج الإلكترونية في الهيئة

تعمل الهيئة بشكل رئيسي على ما يلي:

تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة بحيث يغذى باستمرار بالمعلومات الهامة والضرورية للمستثمرين والمشاركين في سوق رأس المال، ويمكن الهيئة من تحقيق أهدافها وخاصة تعزيز حماية المستثمرين ونشر الوعي والثقافة لدى المستثمرين والجمهور.

اعتماد الوسائل الإلكترونية والبرامج والنظم الأكثر حداثة واللازمة لتمكين المشاركين في سوق رأس المال من التفاعل مع الهيئة وتقديم المعلومات المطلوبة منهم وتبادلها وتقديم طلبات الإعتماد أو الترخيص إلكترونياً.

تجهيز دوائر الهيئة بالبرامج والأنظمة الإلكترونية اللازمة لعملها وخاصة في مجال الرقابة على التداول Surveillance System والرقابة على المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة.

متابعة إنشاء صندوق ضمان التسوية في مركز إيداع الأوراق المالية

لقد نص قانون الأوراق المالية الجديد على إنشاء صندوق في المركز يهدف بصورة خاصة إلى تقليل مخاطر التداول في الأوراق المالية بين الوسطاء، بحيث يتم تغطية العجز النقدي لدى الوسيط المشتري للأوراق المالية، وتغطية العجز في رصيد الأوراق المالية لدى الوسيط البائع نتيجة تداول الأوراق المالية في السوق. وسيكون هذا الصندوق الخلف القانوني لصندوق ضمان الوسطاء الماليين الذي أنشأته الهيئة والذي تديره البورصة حالياً. وستتابع الهيئة إنشاء هذا الصندوق وإقرار التعليمات التي ستتظم عمله وسائر الأمور المتعلقة به.

ج-التعاون مع الجهات المحلية والدولية

التعاون مع الجهات الرقابية ذات العلاقة بسوق رأس المال بما يساهم في تطوير السوق وازالة أي عوائق أمام الاستثمار فيه

ومن أهم ما ستقوم به الهيئة في هذا المجال ما يلي:

العمل على إيجاد صيغة مرحلية عملية جديدة مثل توقيع مذكرات تفاهم خدمة لتطبيق قانون الأوراق المالية يتم بموجبها تحديد أطر ومجالات التنسيق والتعاون مع الجهات الرقابية المختلفة ومنها البنك المركزي الاردني ومراقب الشركات وهيئة مراقبة قطاع التأمين.

دراسة الأحكام الواردة في القوانين الأخرى مثل قانون البنوك وقانون الشركات وغيرهما وتقديم الاقتراحات المناسبة لتنسجم تلك التشريعات مع قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه ولتجنب الازدواجية أو التعارض.

تقديم المدخلات المناسبة لتعديل القوانين ذات العلاقة لتقديم الحوافز الاستثمارية وخفض العبء الضريبي وتجنب الجوانب السلبية بما يساهم في تشجيع الاستثمار في سوق رأس المال والتعامل في الأوراق المالية بما في ذلك إصدارها وتداولها.

تقديم المقترحات المناسبة لتنظيم صناديق التقاعد الخاصة وصناديق الإيداع، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

تعزيز جسور التعاون والتواصل مع الجهاز القضائي الأردني

ستقوم الهيئة بتبادل المعلومات ذات الصلة بتطبيق القانون ومن خلال الحوار المهني، والتعاون مع الكوادر القضائية المتخصصة اسهاماً في حل القضايا المتعلقة بالأوراق المالية بالسرعة المطلوبة لما لذلك من أهمية في تعزيز ثقة المستثمرين في الأوراق المالية.

التعاون مع المؤسسات العربية والدولية

استمراراً لجهود الهيئة في توطيد التعاون مع مؤسسات أسواق رأس المال على المستويين العربي والدولي، فإن الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال ستعمل على ما يلي:

تعزز الهيئة حضورها ودورها في المنظمات والمؤسسات العربية والدولية والمشاركة في فعاليتها واجتماعاتها، والمساهمة في صياغة قراراتها والأسس والمعايير التي تصدرها. ومن أهم هذه المنظمات والمؤسسات منظمة IOSCO واتحاد أسواق المال العربية.

متابعة تنفيذ الإتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة مع عدد من الجهات العربية والدولية في مصر والكويت والبحرين وماليزيا، علماً بأن هناك مشروع مذكرتي تفاهم مع كل من هيئة سوق المال العمانية وهيئة الأوراق المالية البولندية تمت الموافقة على مضمونهما بشكل مبدئي من قبل الجانبين، وستعمل الهيئة على توقيعهما ومتابعة تنفيذ بنودهما.

تتابع الهيئة التزاماتها من خلال انضمامها إلى الموقعين على مذكرة التفاهم الدولية متعددة الأطراف Multilateral Memorandum of Understanding (MMOU) التي أقرتها منظمة IOSCO، وقد تقدمت الهيئة بطلب للإنضمام إليها بعد وفائها بالعديد من المعايير والمتطلبات التشريعية والإجرائية.

تتابع الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال تعاونها وتبادل الخبرات المستمر مع عدد من مؤسسات سوق رأس المال العربية.

للأعلى

د- التدريب وتوعية الجمهور والمستثمرين

رفع كفاءة العاملين في الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال

ستواصل الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال رفع المستوى العلمي والمهني للعاملين في الهيئة وهذه المؤسسات لتتمكن من تطوير عملها وتحقيق أهدافها، من خلال ما يلي:

إيفادهم في بعثات دراسية وإشراكهم في برامج تدريبية محلية وخارجية وبالذات لدى هيئة الأوراق المالية الأمريكية وسلطة الخدمات المالية البريطانية والبرامج المتخصصة لمنظمة IOSCO.

ترتيب زيارات ميدانية لهم لعدد من الهيئات ومؤسسات سوق رأس المال في الخارج بهدف الإطلاع على تجربة هذه الهيئات والمؤسسات والاستفادة منها.

تنظيم العديد من البرامج التدريبية الجديدة لموظفي الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال والمشاركين فيه بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية وهيئة الأوراق المالية الأمريكية .

استقدام الخبراء المتخصصين للهيئة ومؤسسات السوق لعقد لقاءات ودورات في بعض المواضيع المتخصصة.

تجذير ثقافة الإستثمار في الأوراق المالية لدى المستثمرين وترويج سوق رأس المال الوطني محلياً ودولياً
ستستمر الهيئة في تكثيف جهودها ومسعاها لنشر الوعي والمعرفة بين شرائح المجتمع كافة فيما يتعلق بالإستثمار في الأوراق المالية من خلال إجراءات من أهمها:

إيجاد آلية متخصصة لدى الهيئة والبورصة والمركز بالتعاون مع هيئات الرقابة المتخصصة الدولية، تكون مهمتها نشر الوعي وتعزيز ثقافة الإستثمار في الأوراق المالية .

نشر مواد تثقيفية من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة والنشرات ووسائل الإعلام المختلفة.

تنظيم الندوات والبرامج المتخصصة.

التعاون مع أجهزة التعليم مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات والمعاهد العلمية لتضمين المناهج الدراسية مواد تبحث في هذا الموضوع إضافة إلى عقد اللقاءات والمحاضرات لطلبة المدارس والمعاهد والجامعات والجمهور بشكل عام.

وضع برامج لترويج وتسويق سوق رأس المال الوطني محلياً وعربياً ودولياً والتعريف بالاستثمار فيه ومايتمتع به من حماية وعدالة واستقرار .

التعاون مع الجهات المعنية لتسويق فرص الإستثمار في الأردن.

تطوير المهن المالية في السوق ورفع المستوى العلمي والمهني للمعتمدين والمرخص لهم لتقديم الخدمات المالية. ومن أهم ما ستقوم به الهيئة في هذا المجال ما يلي:

تطوير التعليمات الحالية لتتوافق مع أحكام قانون الأوراق المالية الجديد وتجاري التطورات والمعايير الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي ظهرت أثناء التطبيق العملي خلال الفترة السابقة وملاحظات الجهات ذات العلاقة في سوق رأس المال الوطني.

مراجعة شروط ومتطلبات الترخيص للشركات والأفراد بما يضمن تقديم خدماتهم بكفاءة ومهنية عالية.

وضع شروط ومتطلبات لاعتماد المعتمدين.

تطوير متطلبات الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية المرخصة بما يعزز مركزها ويحمي المستثمرين والمتعاملين مع هذه الشركات ويخفف من أثر تعرضها لأي مخاطر مالية.

اصدار معايير السلوك المهني للمرخصين والمعتمدين والأشخاص الذين يعملون لديهم.

متابعة التزام المرخص لهم والمعتمدين بشكل مستمر بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه ومتطلبات الترخيص والاعتماد.

دعم جمعية معتمدي سوق رأس المال ومساعدتها لتحقيق أهدافها في تطوير المهن المالية ورعاية مصالح أعضائها.

تنظيم برامج تدريبية في مجال التعامل والتداول في السوق والمستجدات المهنية فيه بالتنسيق مع عدد من المعاهد والجهات المحلية والخارجية بهدف رفع المستوى العلمي والمهني لمقدمي الخدمات المالية المرخصين في السوق وبخاصة تعزيز التعاون مع هيئة الأوراق المالية الأمريكية US SEC والهيئات الأخرى في بعض الدول المتقدمة لتقديم برامج تدريبية اقليمية متخصصة.